العنوان:	الحراك السياسي في الوطن العربي : ملامحه ، محدداته ، آفاقه
المصدر:	مجلة دراسات شرق أوسطية
الناشر:	مركز دراسات الشرق الاوسط
المؤلف الرئيسي:	هلال، إبراهيم إبراهيم
المجلد/العدد:	مج 14, ع 51
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2010
الصفحات:	75 - 85
رقم MD:	202679
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex, EcoLink
مواضيع:	الهيمنة الافتصادية، النشاط السياسي، العالم العربي، الأحوال السياسية، التغيرات السياسية، السلطة العسكرية، التجمعات المعارضة، المواقع الاجتماعية، الانترنت، المشاركة الشبابية، وسائل الإعلام، الهيمنة الإعلامية، التوقعات المستقبلية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/202679

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الحراك السياسي في الوطن العربي
ملامحه، محدداته، آفاقه*

ربما يلخص الحديث عن الحراك السياسي في العالم العربي جل التغيرات التي نعيشها اليوم، ولكن قبل الخوض في الموضوع لا بد من وضع أربع ملحوظات عامة:

الأولى أقتبسها من الفيلسوف توماس هوبز الذي يعرف الحرب بأنها: "لا تكمن في المعركة وحدها أو في القتال، ولكن في حقبة من الزمن يكون معلوماً فيها أن العزم متوجه نحو المعركة"، وأظن أن العرب اليوم يمرون بحالة حرب من هذا النوع.

الملاحظة الثانية هي أن الفئة الفاعلة سياسياً والمشاركة في الحراك السياسي العربي أو المؤهلة للمشاركة فيه هى فئة محدودة لا تزيد نسبتها في أحسن الأحوال عن عشر سكان أي دولة عربية، وهي الفئة التي قد تعي أننا نحيا حالة تشبه حالة الحرب، وتسعى إلى الإبقاء على هذه الحالة إن كانت مستفيدة منها، أو إلى تغييرها إن كانت من المعارضين لها.

الملاحظة الثالثة تتعلق بتعريف الحراك السياسي، إذ ينتمى مفهوم الحراك السياسي إلى أدبيات علم الاجتماع، حيث يعرف الحراك الاجتماعي بأنه تغير الوضع الاجتماعي لشخص أو مجموعة عبر الانتقال من طبقة أو فئة اجتماعية إلى أخرى صعوداً أو هبوطاً أو عبر التحرك داخل الطبقة أو الفئة ذاتها.

والحراك السياسي إذن هو انتقال أو تغير في المركز أو المكانة السياسية نتيجة سلوك سياسي معين، وبالتالى فكل سلوك سياسي يهدف إلى التأثير على تقسيم السلطة في المجتمع ينتج عنه حراك سياسي ولو محدود.

الملاحظة الرابعة هي أنه ليس بالضرورة أن يكون الحراك السياسي إيجابياً من ناحية تأثيره على حرية الشعوب، وتحقيقها مزيداً من المشاركة في صنع القرار، ولا هو بالضرورة تعبير عن تحرك باتجاه انتقال أسلم أو أسلس للسلطة، أو تداول لها على أسس متعارف عليها.

---

* إبرهيم هلال/ مدير التطوير التحريرى في شبكة الجزيرة

والحراك الذي يشهده الوطن العربي هو مجرد حراك، قد ينتهي في دولة ما إلى تشديد قبضة القابضين على السلطة، وفي دولة أخرى إلى ارتخاء تلك القبضة وفتح مجال أوسع لمشاركة المجتمع المدني في إدارة شؤون البلاد.

سيتركز الحديث عن الحراك في دول عربية تكون أمثلة للتدليل على الملحوظات السابقة، ومن تلك الدول العراق واليمن وفلسطين ومصر والجزائر.

أولاً: ملامح الحراك السياسي في العالم العربي

1. تدهور أو اهتزاز صورة القائد الوحيد الأوحد القادر على التعامل مع مشكلات الداخل والخارج:

ففي عراق ما بعد صدام تعددت القيادات وانقسم ما كان لقائد البعث من مكانة على عدد لا بأس به من الزعماء الذين لم يتمكن أحدهم حتى من ادعاء قيادته لطائفته.

وفي اليمن شكلت المواجهة المسلحة بين السلطة وجماعة الحوثي وكذلك مسلحي القاعدة، شكلت تحدياً لمكانة الرئيس علي عبد الله صالح، وتأثرت مكانة الرئيس بتجذر الانقسام بين الشمال والجنوب، وتبلور ما يسمى بالحراك الجنوبي كقوة معارضة في الشطر الجنوبي من البلاد.

وفي فلسطين ما بعد عرفات، لم تزل مكانة خليفته أبي مازن تنهار يوماً بعد يوم؛ فبعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، بات الرجل حاكماً لنصف الشعب ونصف الأرض، ثم أتى تعثر مفاوضاته مع إسرائيل وفشل واشنطن في فرض وقف الاستيطان، وهو شرط محمود عباس لاستئناف المفاوضات، بمثابة ضربة أخرى لمصداقية السلطة الفلسطينية ومكانة رئيسها.

أما مصر التي لم يعرف جيل كامل فيها رئيساً سوى الرئيس حسني مبارك الذي يحكم البلاد لثلاثة عقود، فقد بات الرئيس نفسه في مواجهة تحد مباشر من جيل جديد من المعارضين، تغافل عن المحرمات التقليدية في بلد كمصر، فأصبحت مكانة الرئيس وصورته مباحة لإبداعات المتظاهرين وغضب الغاضبين، شجعهم على ذلك التجرؤ تكرار مرض الرئيس وتكرار تداول شائعات وفاته أو تدهور صحته بشكل حطم تدريجياً جلال مكانة الزعيم لدى المصريين منذ آلاف السنين.

وفي الجزائر يواجه الرئيس بوتفليقة أزمة حقيقة رغم تمكنه من تمرير تعديل دستوري سمح بانتخابه لفترة ثالثة العام الماضي، فصحة بوتفليقة ليست على ما يرام، وفي ظل غياب مؤسسية

حقيقية، وغياب سيناريو التوريث للابن، إذ إنه لا ولد له، يدور حديث عن رغبته في التوريث لشقيقه الذي يمسك بكثير من الملفات المهمة في الدولة، وكل هذا أدى إلى تدهور مكانة عبد العزيز بوتفليقه ومحو كثير من إنجازاته من ذاكرة الجزائريين.

في كل الحالات السابقة، تأثرت مكانة الرئيس أو الزعيم الأوحد بصورة غير مسبوقة، واللافت أن الرغبة في التشبث بالسلطة وقفت سبباً وراء تدهور المكانة بشكل أساس، وهو أمر فتح باب حراك من نوع جديد أضحى فيه رأس السلطة هو من يواجه الانتقادات والاحتجاجات الشعبية، لا وزراء حكومته أو رموز نظامه، كما كان الحال في السابق.

2. تدهور السلطة العسكرية للدولة

في معظم الدول العربية يحتفظ الجيش بمكانة تاريخية امتدت عقوداً، بسبب دوره في التحرر من الاستعمار أو إبقائه على تماسك الوطن، أو مقاومته طموح الجيران، غير أن هذه المكانة تتعرض مؤخراً لضربات متلاحقة في الصميم.

ففي العراق جرى حل الجيش في أعقاب الاحتلال الأمريكي عام 2003م، ورغم محاولات إعادة بنائه فإن انقسام ضباطه السابقين طائفياً وانضمام سنتهم إلى المقاومة وشيعتهم إلى ميليشيات مسلحة، أصر بقوة على صورة الجيش في أذهان السياسيسن والموطنين، ورغم محاولات إعادة إدماج بعض الضباط، وكل جهود التدريب، لا يزال الجيش العراقي غير قادر على حماية استقرار الداخل دون الدعم الأمريكي، ناهيك عن الحديث عنه كجيش قادر على حماية حدود الوطن.

وفي اليمن تعرضت مكانة الجيش لضربات من كل كن الجوثيين وتنظيم القاعدة، وكان واضحاً أن التدخل العسكرى السعودى المباشر كان ضروريا لإنقاذ الجيش اليمني في حربه مع ثله من أتباع الحوثي، وبعد هدوء غبار المعارك أصبح من الصعب الحديث عن الجيش اليمني كسند لشرعية النظام في مواجهة معارضية.

وفي فلسطين، جاء انهيار قوات السلطة الفلسطينية أمام مقاتلي كتائب القسام التابعين لحركة حماس في غزة أسرع من التوقعات. ورغم صعوبة الحديث عن جيش فلسطيني فإن اهتزاز صورة قوات الأمن التابعة للسلطة ولحركة فتح ووقوفها موقف المتفرج إبان الحرب الإسرائيلية على غزة، أضعف مكانة"العسكر" في المجتمع الفلسطيني بشكل كبير.

وفي مصر يواجه الجيش تحديا مزدوجاً، إذ ينظر إليه من قبل ملايين المواطنين على أنه مصدر الشرعية وقائد الثورة، وهو من خاض الحروب مع العدو الإسرائيلي، غير أن تحييده في الصراع العربي – الإسرائيلي بعد معاهدة السلام مثل تحدياً لهذه الشرعية، وأصبح الجيش المصري (الملقب بأقوى الجيوش العربية) متفرجاً على مجازر ترتكب بحق العرب في فلسطين ولبنان والعراق، وهو غير قادر على استعادة مكانته المحلية والإقلامية.

وفى الجزائر، حيث بنى الجيش صدقيته على إرث الثورة، تعرض هذا الجيش ذاته لحقبة كاملة من التشكيك بقدرته على هزيمة الميليشيات المسلحة الإسلامية التي اتهمت بارتكاب مذابح في طول البلاد وعرضها، ثم ذكر بعض المراقبين أن الجيش نفسه وقف وراء بعض تلك المذابح، وذكر أيضاً أن بعض قيادات الجيش أقرت تصفية الرئيس السابق بوضياف بسبب إعلانه حرباً على الفساد، إذ يشك في أن جنرالات الجيش يمسكون بكثير من الملفات الاقتصادية في البلاد.

كل هذه التحولات التي واجهتها المؤسسات العسكرية العربية خلال السنوات الأخيرة وجهت ضربات حقيقية لمكانة الجيش وقدرته على كسب احترام المواطنين، في الوقت الذي تمكنت فيه حركات مقاومة غير رسمية مثل حزب الله وحماس من تحقيق مكاسب عسكرية وانتصارات ضد إسرائيل، فشجع تدهور مكانة المؤسسة العسكرية العربية حراكا سياسيا لفئات فقدت بشكل متزايد الشعور بالأمان، أو احترام أهم مؤسسات الدولة، فتجرأت على مقارعة النظم الحاكمة التي لم تفتقد شرعية مؤسساتها العسكرية فقط، بل قدرتها على القيام بوظيفة الدفاع عن الوطن بصورة مرضية.

3. تراجع سيطرة الدولة على الاقتصاد

مع توسع برامج الخصخصة، واتباع عدد كبير من الدول العربية "برامج إصلاح اقتصادي" تحت إشراف المؤسسات المالية العالمية، تنامى نفوذ القطاع الخاص المحلي والأجنبي إلى حد بلغ أن بمقدور هذا القطاع التدخل لفرض قوانين جديدة أو تغيير القوانين القائمة بما يتلاءم مع مصالحه.

وقلص هذا النفوذ المتنامي من احتكار الدولة العربية التقليدي لإدارة "بيت المال"، وهز مكانتها في أعين مواطنيها، فهم يتطلعون إلي دعم الدولة في مواجهة الارتفاع المتوحش للأسعار

المصاحب لبرامج "الإصلاح الاقتصادى"، لكنهم مدركون مدى هشاشة مؤسسات الدولة الاقتصادية ووقوعها ضحية تحالف شرس يضم رأس المال المحلي والأجنبي.

وعندما أيقن المواطن العربي أن قوت يومه لم يعد بالكامل بيد مؤسسات الدولة، أفرز ذلك تحركاً لم يكن له في السابق أن يحدث، فرأينا الاعتصامات والإضرابات العمالية والنقابية، بل وثورات الجوع في عدد من المجتمعات العربية.

4. تزايد حركات الاحتجاج والتجمعات المعارضة

أفرزت الملامح الثلاثة السابقة – وغيرها مما سيذكر لاحقا – ظاهرة تزايد حركات الاحتجاج الشعبي في معظم الدول العربية، والمقصود هنا الحركات الاحتجاجية العفوية كالاعتصامات النقابية والعمالية المؤقتة المرتبطة بمطالب مالية محددة، وكذلك الحركات الاحتجاجية الأكثر تنظيماً، كحركة "كفاية" في مصر، و"الحراك الجنوبى" في اليمن.

ولا يكاد يمر يوم إلا وتطالعنا وسائل الإعلام بأنباء الاعتصامات والاحتجاجات السياسية أو الاقتصادية، ويميز المغرب مثلا تزايد الاحتجاجات التي ينظمها العاطلون عن العمل، كما أقدم ضباط الجيش السابقون في العراق على تنظيم احتجاجات مشابهة مطالبين بحقوق الحياة الأساسية.

5. تزايد مشاركة الشباب في المواقع الاجتماعية والمدونات على الإنترنت

فرض فتح باب الاستصمار للقطاع الخاص المحلى والأجنبى على الحكومات العربية تطوير بنية أساسية قوية لقطاع الاتصالات، وقد بدأت حركات الاحتجاج المنظمة وغير المنظمة اللجوء لوسائل الاتصال الحديثة، كشبكة الهاتف الجوال والإنترنت، بديلا عن وسائل التواصل التقليدية التي يسهل على الحكومات مراقبتها وقمعها.

ويبدو أن جيلا من الشباب العربي يعيش عالماً افتراضياً خاصاً به عبر المنتديات الإلكترونية وغرف الدردشة والمدونات والمواقع الاجتماعية كالفيس بوك وتويتر وغيرها، وتحتل الأفكار المعارضة للأنظمة السياسية حيزاً متزايداً في هذا العالم الافتراضي، حتى إن تقريراً حديثاً للشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان صدر في كانون أول/ ديسمبر الماضي قال: "إن الإنترنت قد تحول إلى كرة ثلج ديمقراطية تتحرك بقوة في العالم العربي، ولم يعد بالإمكان وقفها، ولن تظل في تحركها على حالها أو حجمها، بل ستتضخم وتطيح في طريقها بما كان يمثل عقبة كبيرة في

السابق، فلم تكد الحكومات العربية تفيق وتلتقط أنفاسها مما سببه لها المدونون من صداع مزمن، حولهم إلى شوكة في حلقها، حتى فوجئت بوسيلة أخرى أتاحتها لهم شبكة الإنترنت، وهي الفيس بوك، هذا الموقع الذي لم يدر بخلد مبتكريه أنه سيتحول لأداة هائلة وطيعة بيد نشطاء الإنترنت العرب، يسخرونه لدعم حقهم في مجتمعات ديمقراطية، في منطقة هي الأكثر قمعا في العالم".

ويضيف التقرير الذي صدر تحت عنوان: "شبة اجتماعية واحدة ذات رسالة متمردة"، أن مستخدمي الإنترنت العرب أجادوا استغلال أربع وسائل في صراعهم لانتزاع حق حرية التعبير عن الرأي وفضح الفساد والقمع في العالم العربي، وهى: المدونات، والفيس بوك، وتويتر، ويوتيوب.

وتناول التقرير حالة التضييق الشديدة التي تفرضها أغلب الحكومات العربية على مستخدمى الإنترنت، والانتهاكات التي تمارسها ضدهم، والتي بلغت حد الاختطاف والتعذيب والاعتقال.

ويقول التقرير: على الرغم من أن عدد المهتمين بالشئون السياسية من مستخدمى الإنترنت في العالم العربي قد لا يتجاوز بضعة آلاف من النشطاء والمدونين، من حوالي 58 مليون مستخدم للإنترنت في العالم العربي، إلا أن هؤلاء النشطاء والمدونين على قلة عددهم، قد نجحوا تماماً في تسليط الضوء على فساد وقمع هذه الحكومات والأنشطة الدكتاتورية التي أعيتها الحيل لكبح جماع هؤلاء النشطاء والمدونين، لاسيما وقد كسبوا إلى جانبهم كتلاً ضخمة من قوى وحركات المعارضة العربية(*).

لقد أصبحت مواقع الإنترنت متنفساً للمعارضة العربية المنظمة، وكذلك لعدد متزايد من المهتمين بالشأن العام من الشباب العربي الذين وجدوا في عالمهم الافتراضي كما من المعلومات والحقائق عن فساد أنظمتهم الحاكمة، فتمترسوا وراء شاشات الكمبيوتر يتداولون تلك الحقائق والآراء، خالقين حراكاً سياسياً بات ينتقل بسهولة من العالم الافتراضي إلى العالم الحقيقي.

6. تراجع سيطرة الدولة على وسائل الإعلام

لم تكن الدولة العربية تخطط يوماً لحدوث مثل هذا الملمح، فمعظم حكوماتنا لا تزال متمسكة بمنصب وزير الإعلام كي تضمن أكبر قدر من السيطرة على وسائل الإعلام، بيد أن اتساع

(*) نص التقرير بالكامل على الموقع: http://www.openarab.net/ar/node/1583

مجالات استثمار القطاع الخاص تبعه اتساع موازٍ لسوق الإعلانات التجارية، مما أدى بدوره إلى فتح شهية مستثمرين آخرين رغبوا في الربح من حجم السوق الإعلانية التي لم تعد وسائل الإعلام الحكومية قادرة على استيعابها.

وقد دفعت برامج الخصخصة والإصلاح الاقتصادي الدولة العربية للسماح بالإعلام الممول برأس مال خاص، بداية بالصحف ووصولاً إلى القنوات الإذاعية والتلفزيونية، وبعد أن كانت الأنظمة الحاكمة تسيطر على مضمون ما يبثه الإعلام عبر الاحتكار، باتت تسعى لتحقيق قدر من السيطرة عبر طرق مبتكرة مشروعة وغير مشروعة، منها:

- القوانين المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي.
- احتكار الدولة لسلطة إصدار تصاريح تأسيس الصحف ووسائل الإعلام الخاصة.
- ممارسة ضغوط على مالكي وسائل الإعلام عبر التأثير على مجالات أنشطتهم الاقتصادية الأخرى.
- محاولة شراء ذمم بعض الصحفيين وتقريبهم من دوائر السلطة وتزويدهم بالأخبار المهمة قبل غيرهم.
- محاولة ترهيب من يرفض الترغيب عبر التلويح بارتكابه مخالفات قانونية.
- الاعتداء على بعض الصحفيين الأكثر جرأة إن فشلت معهم كل وسائل الترغيب والترهيب.

استخدام مؤسسات عربية مشتركة مثل مجلس وزراء الإعلام العرب لوضع مواثيق وتشريعات تحد من حرية القنوات الفضائية عبر بنود غامضة يمكن لكل نظام حاكم تفسيرها كما يشاء ووقتما يشاء.

ومما لا شك فيه أن الأنظمة تبتكر الحيلة تلو الأخرى كي تستعيد ما أمكنها من سيطرة على ما تعتبره انفلاتاً لفضاء العمل الصحفي والإعلامي.

وفي ظل انتشار الإنترنت ووسائل البث الفضائي، تقلصت قدرة الأنظمة كثيراً على فرض مثل تلك السيطرة، وأضحت مضطرة للتعامل مع واقع جديد وضع طرفاه (السلطة والإعلام) لنفسيتهما خطوطاً حمراء أبعد وسقوفاً اعلى سمحت بحراك سياسي أكبر، بل إن الأنظمة اضطرت في كثير من الأحيان إلى التعامل بإيجابية مع انتقادات وسائل الإعلام،

فعينت متحدثين رسميين وممثلين لها غير رسميين للظهور على الشاشات الخاصة، بل إنها ذهبت أبعد عندما سنحت لشخصيات عامة ومستقلة بالظهور على الشاشات الرسمية والكتابة في الصحف الحكومية في مسعى تنافسي قد يبقي لوسائل الإعلام الرسمية بعض مصداقية ومتابعة.

إن ما تشهده الساحة الإعلامية العربية من نمو متسارع، وتنافس شرس، فرض درجة أكبر من "المهنية" في شكل ومضمون ما يقدم من منتج إعلامي بصرف النظر عمن يملك الوسيلة التي تبث ذلك المضمون، وهذا "المهنية" – أصلية كانت أو مفتعلة – خلقت مساحة واسعة للغاية يمارس فيها الفاعلون السياسيون حراكهم السياسي، بل إنها أصبحت المساحة الوحيدة المتاحة لهذا الحراك في كثير من القضايا التي يصعب أن تنتقل معالجتها من القول إلى الفعل.

7. النزول بحاجز سن المعارضين والقادة المتنافسين

من ملامح ما يعد حراكاً سياسياً، ما نشهده من تزايد نسبة جيل الشباب في العمل السياسي المنظم وضمن حركات الاحتجاج الشعبي، وتسمية "الشباب" هنا نسبية بالمقارنة بجيل الحكام الذي يتجاوز السبعين أو حتى الثمانين من العمر، إذ بتنا نرى قيادات حزبية ونقابية في العقد الخامس أو حتى الرابع من عمرها.

واللافت أن شرائح متزايدة من الشعوب على اختلاف مستواها الثقافي والاجتماعي أصبحت أكثر استعداداً لقبول قيادات شابة بعد أن تهاوت صدقية وشرعية كثير من القيادات التقليدية المحنطة على كراسي السلطة لعقود.

لقد أصبحت الشعوب تبحث عن بطل جديد، قد يميزه صغر سنه أو مستوى تعليمه أو ارتباطه بمؤسسات غربية وعالمية أو تمكنه من تحقيق إنجازات معترف بها خارج حدود الوطن، بمعنى أن البحث جار عن بطل ولو من ورق، والكل يتعلق بقشة البديل، أي بديل، ولسان حال كثيرين: "اصرفونا (من هذا الواقع) ولو إلى النار".

لقد دفعت هوامل كثيرة ومعقدة باتجاه تبلور هذا الملمح، غير أن هبوط حاجز سن المعارضين كان سبباً في حد ذاته استفز بعض الأنظمة لتقديم "شباب النظام" لمقارعة شباب المعارضة، وخلق ذلك حراكاً من نوع آخر داخل دهاليز الحكم من جهة، وأروقة المعارضة من جهة

أخرى؛ إذ نشب صراع أجيال خفي جيناً ومعلن أحياناً، أدى بدوره لمزيد من الحراك السياسي على مختلف الأصعدة.

ثانياً: محددات الحراك السياسي في العالم العربي

علينا الإقرار بأن كثيرا من الملامح السابقة إن لم تكن جميعها، تلعب دوراً مزدوجاً، أي إن كل ملمح منها لا يعد مظهراً للحراك السياسي في الوطن العربي فقط، بل إن اتجاهات تطوره تحدد كذلك مدى استمراره أو تراجعه، ومدى استمرار أو تراجع الملامح الأخرى.

فمزيد من تراجع سيطرة الدولة على اقتصادها سيفتح باب مزيد من تراجع سيطرتها على الإعلام، وكذلك قد يؤدي إلى مزيد من حركات الاحتجاج الشعبية ضد تعاظم دور القطاع الخاص في الاقتصاد، وهو بطبيعه قطاع لا يلقي بالاً للآثار الاجتماعية عند اتخاذ قراراته الاقتصادية.

كما أن مزيداً من تدهور مكانة الرئيس أو الجيش قد يعني خوض مزيد من المعارضين الشباب غمار التجربة عبر العمل السياسي الحزبي أو عبر المشاركة في فضاء الإنترنت أو حركات الاحتجاج الشعبي.

ومع التسليم بكل ما سبق، يظل ممكنا رصد مجموعة من العوامل الأخرى التي تحدد مسار الملامح السبعة السابقة، وغيرها من ملامح الحراك السياسي في الوطن العربي، ومنها:

1) مدى نجاح أو تعثر سياسات "الإصلاح الاقتصادى" ومدى تغلب الحكومات على الآثار الجانبية الاجتماعية لها

فاستمرار ضغوط سياسات الإصلاح الاقتصادى على الطبقات الأكثر فقراً قد يولد نوعا غاضباً محتجاً من الحراك السياسي، فيما قد يؤدي نجاح تلك السياسات إلى التفريج عن ضيق عيش المواطن العربي، وبالتالي يولد حراكاً تشارك فيه فئات أكثر في الحياة السياسية السلمية بعيداً عن صور الاحتجاج الغاضب.

2) مدى ديمقراطية قوى المعارضة

فالحراك السياسي المثمر لا تقوم به جماعات متفرقة تعمل ضد بعضها، ومن أبرز مشكلات قوى الحراك السياسي العربي أنها لا تتفق على أهداف طويلة المدى، فبالكاد تجتمع تلك القوى في أكثر من بلد عربي على هدف وحيد هو معارضة النظام، وإلى أن تتمكن قوى المعارضة من صياغة

أجندة ذات رؤية استراتيجية تتسامح فيها مع اختلافاتها، سيظل أي حراك سياسي يراوح مكانه في مساحة ضيقة.

3) مدى تنفيس وسائل التنفيس

عند الحديث عن تزايد مشاركة الشباب في المواقع الاجتماعية وعن تراجع سيطرة الدولة على وسائل الإعلام، علينا أن ندرك أن هذين الملمحين للحراك السياسي يلعبان دوراً تنفيسيا قد يؤدى إلى انتهاء دورة الحراك السياسي بلا نتيجة، ففي بيئة غير ديمقراطية، يقتصر دور حرية التعبير على التعبير فقط دون الانتقال إلى المشاركة الفعلية في التغيير، بل إن حرية التعبير قد تزيل أسباب الاحتقان بشكل ظاهري ومؤقت ينعكس سلباً على الحراك السياسي.

4) تأثير مثلث (الفقر – البطالة – الأمية)

تقدم معدلات البطالة والأمية ومستويات الفقر في الدول العربية صورة قائمة قد تجعل من الحديث عن الحراك السياسي ترفاً فكرياً؛ فمن جهة، يلعب هذا المثلث دوراً سلبياً يحرم الأغلبية في الشعوب العربية من المقومات الأساسية للتحرك السياسي، ومن جهة أخرى يشكل مثلث الفقر والبطالة والأمية محركا نفاثا للغضب والانتفاضة ضد الظلم، غير أن المعادلة المطلوبة للدفع باتجاه الحراك السياسي تختلف من شعب لآخر ومن زمن لآخر، إضافة إلى أن انفجار الغاضبين في صورة ثورة جوع غير منظمة لن يكون أفضل أشكال الحراك السياسي من حيث القدرة على الاستمرار وتحقيق النتائج.

5) مصالح الدول المتنفذة إقليمياً وعالمياً

غني عن البيان أن كل ما يدور في العالم العربي من تفاعلات وحراك يخضع لمتابعة دقيقة من قبل الدول ذات النفوذ والمصالح في المنطقة العربية، وهذه الدول لن تكتفي بالمتابعة والمراقبة إن هي رأت حراكاً سياسياً لا يصب مزيداً من الرياح في أشرعة سفنها، فالحراك السياسي في العراق يفيد إيران بشكل كبير لأسباب طائفية وجيوستراتيجية، وكذلك تتابع طهران عن كثب ما يدور في كل من سوريا ولبنان، ولم تخجل السلطات الإيرانية فعبرت عن رأيها في مسار الخرب التي دارت بين الحكومة اليمنية والحوثيين، وعكست وسائل الإعلام الإيرانية والمدعومة من إيران هذا الرأي بشكل واضح.

كما أن للولايات المتحدة الأمريكية مصالح تتحق أكثر إن اتجه الحراك السياسي في مصر أو في فلسطين باتجاه معين، ولن تقف واشنطن متفرجة أمام مشهد سياسي تتكرر فيه تجربة حركة حماس في بلد عربي آخر!

ولم تتمكن دول الاتحاد الأوروبي ومنها فرنسا مثلا من منع نفسها من التدخل في مسار الحراك السياسي في لبنان أو الجزائر.

وفي ظل انقسام قوى المعارضة وهشاشة الحكومات وتصدع شرعياتها، يبقى المحدد الخارجي الأكثر تأثيراً في مسار الحراك السياسي في الوطن العربى.

ثالثاً: آفاق الحراك السياسي في العالم العربي

إن الوطن العربي يمر بحالة تفكك على كل الأصعدة، حالة فقدت فيها كثير من الثوابت معانيها السابقة، ولم تكون بعد معاني جديدة، ولقد شاء القدر أن يكتب في هذا الموضوع فيما يلتقى القادة العرب في قمتهم السنوية في ليبيا هذا العام، وربما يمكن تلخيص العلاقة بين ما يدور في سرت وما يدور في المجتمعات العربية على أرض الواقع بكلمة واحدة أنها علاقة غائبة.

يصف المفكر فهمي هويدي الحراك السياسي بالمعركة ويعتبرها معركة طويلة وشرسة، مازلنا نشهد خطواتها الأولى، والإنجاز فيها مرهون بعوامل كثيرة، من بينها أن يختفى رموز الحراك من على شاشات التلفزيون، لتراهم في الشارع وفي قلب المجتمع.

ورغم قتامة جزء كبير من الصورة، فإن في الأفق ضوءا باهرا يتبدى في جرأة وجسارة جيل جديد من الناشطين السياسيين الذين باتوا يؤمنون بالعمل المجتمعي دون الحصول على نتائج فورية أو مصالح آنية.

إن مستقبل الحراك السياسي في الوطن العربي مرتبط بصبر وحكمة قيادات التيارات السياسية، وعلى رأسها التيار الإسلامي الذي قدر له أن يتصدر العمل السياسي في العقدين الأخرين بشكل واضح، وكلما آمنت قيادات هذا التيار بحق الآخرين من التيارات الأخري قي المشاركة، وتمكنت من استيعابهم نضج الحراك السياسي وتحول من تحركات عفوية إلى تيار له استراتيجية يمكن أن يفرض وجوده.

□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□

Scenarios

The report addresses the state of the political activity being witnessed by the Arab World, starting with Iraq, Palestine, Egypt, Algeria and Yemen. The forms of such activity can be listed as follows:

- the deterioration of the leader's image
- the deterioration of the state's military power, especially in the advancement of resistance movements such as Hamas and Hezbollah who have made honorable field achievements in confronting the Zionist project
- the decline of the state's control over economy
- the growth of the protest and opposition movements
- the growth of the youth's participation on social websites and blogs
- the decline of the state's control over the mass media
- and the decrease of the age of leaders in both sides of the government and opposition.

As for the determiners of the political activity in the Arab World, they are thought to be as follows:

- the success or failure of the economic reform polices
- the extent of the government's success in overcoming the social side effects of the above policies
- the extent of democracy on the part of the opposition parties
- the impact of the poverty- unemployment- literacy triangle

- and the interests the influential states on the regional and international levels.

It is emphasized in the report that the Arab World is witnessing a state of split and deterioration, as well as an absent relation between the peoples and their governments. Therefore, the battle of change is a long and hard one, whose initial steps have already started, but whose accomplishment is dependent on efforts in the heart of the society. What raises optimism is the light at the end of the tunnel, taking the form of a new courageous generation of political activists who believe in societal work without waiting for immediate results or momentary interests. Thus, the future of the political activity in the Arab World is contingent upon the wisdom and patience of the leaders of political movements, especially the Islamists who have been obviously heading the political activity for a couple of decades.